

Kingdom of Saudi Arabia
Human Rights Commission



الهيئة العامة لحقوق الإنسان
HUMAN RIGHTS COMMISSION

No. الرقم
Date. التاريخ
Encl. المفرقات

تقرير يوضح التقدم المحرز في مجال حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية

- ١- إن جميع الأنظمة واللوائح المعتمول بها في المملكة العربية السعودية وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم الذي يعتبر المظلة السياسية والقانونية للدولة مستمدة من القرآن الكريم وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم اللذان يتضمنان نصوصاً كثيرة تحظر التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو غير ذلك من أشكال التمييز، لذا فقد احتويا على أحكام قاطعة بعدم التمييز بين المرأة والرجل مع الحرص على تتمتع المرأة على قدم المساواة بالرجل في الحقوق والواجبات نفسها.
- ٢- وطرق النظام الأساسي للحكم إلى حماية حقوق الإنسان بصفة عامة، فالمادة (٢٦) تنص على أن (تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية) بما في ذلك حظر التمييز ضد المرأة. ونص النظام الأساسي للحكم على مبدأ المساواة أمام القضاء، فقد نصت المادة (٤٧) على أن (حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة، وبين النظام الإجراءات الازمة لذلك). كما كفل النظام مجانية التقاضي أمام جميع المحاكم والميئن القضائية.
- ٣- كما يشتمل النظام الأساسي للحكم على جملة من الحقوق اعتبرها النظام من المقومات الأساسية للمجتمع السعودي، فقد تضمن الأحكام الخاصة بمقومات المجتمع السعودي ورعاية الأسرة وجميع أفرادها، والتعليم، وتناول حرية الملكية الخاصة وحرمتها، وحظر المصادر العامة للأموال، وعدم فرض الضرائب والرسوم إلا عند الحاجة وعلى أساس العدل. وتوفير الأمن لجميع المواطنين والمقيمين وحرمة المسakens والراسلات البرقية، والبريدية، والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال، وكافة حقوق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز، والشيخوخة ودعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.
- ٤- وتكفل الشريعة الإسلامية المساواة العادلة بين الجنسين القائمة على مبدأ التكامل فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وقد قال نبينا محمد صلى الله عليه وسلم: (إنما النساء شقائق الرجال) حيث بهذا التكامل يتحقق البناء الاجتماعي في وجهه.

Kingdom of Saudi Arabia
Human Rights Commission



المملكة العربية السعودية
هيئة حقوق الإنسان

No..... رقم
Date..... التاريخ
Encl..... المرفقات

الإنساني ، وإذا كان الرجل يرث أكثر من المرأة في (٤) حالات، فالمرأة ترث أكثر من الرجل في (١٤) حالة، وإن ورث الرجل أكثر من المرأة فالرجل ملزم بالنفقة عليها، بينما لا تلزم المرأة بذلك، وإذا كانت شهادة الرجل بشهادة الأنثيين في حالات؛ فشهادة المرأة مقدمة على شهادة الرجل في حالات أخرى؛ وهذه أمثلة على أوجه المساواة التكاملية بين الرجل والمرأة، مع التأكيد على أن هذا المبدأ لا يمس في كل الأحوال استقلال شخصية المرأة في ذمتها المالية وأهليتها القانونية فيما يتصل بمارستها لحقوقها.

-٥- في مجال المشاركة السياسية العامة، صدر الأمر الملكي رقم ٤٤/١ وتاريخ ٢٠١٣/١١/١٢م القاضي بتعديل المادة (٣) من نظام مجلس الشورى ليصبح المرأة عضواً كامل العضوية في المجلس؛ وأن تشغل نسبة (٢٠%) من مقاعد العضوية كحد أدنى، بعد أن كانت المرأة تشارك في أعمال المجلس كمستشار، وصدر الأمر الملكي رقم ٤٥/١ وتاريخ ٢٠١٣/١١/١٢م بتسمية أعضاء مجلس الشورى في دورته الجديدة وقد ضم (٣٠) امرأة من بين (١٥٠) عضواً.

-٦- أقرت مشاركة المرأة في الترشح والانتخاب لعضوية المجالس البلدية اعتباراً من الدورة القادمة التي ستكون في عام ٢٠١٤م، والمرأة السعودية تشغل مناصب عليا في الوظائف العامة، وأصبحت شريكاً مهماً في اتخاذ القرارات السياسية المؤثرة، حيث شغلت وظائف قيادية خاضعة لنظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة.

-٧- تشارك المرأة في العديد من الهيئات والجمعيات الأهلية: كالغرف التجارية، والأندية الأدبية، وجمعيات الخدمات الاجتماعية، وتم إنشاء عدد من الفرق الكشفية النسائية التي شاركت بفاعلية في تقديم العديد من الخدمات الإنسانية في مواسم الحج والعمرمة المستمرة على مدار العام، إضافة إلى إنشاء عدد من الأندية الرياضية النسائية، كما قامت هيئة الهلال الأحمر بتدريب ما يقارب (١٢,٠٠٠) امرأة لتطوير مهارات النساء في الأعمال الميدانية التطوعية.

-٨- تضمن نظام التنفيذ في الفصل الثاني من الباب الرابع منه أحكام التنفيذ في مسائل الأحوال الشخصية، وعالج قضايا الحضانة والنفقة والزيارة والقضايا الزوجية،

Kingdom of Saudi Arabia
Human Rights Commission



المملكة العربية السعودية
هيئة حقوق الإنسان

No. الرقم
Date. التاريخ
Encl. المرفقات

وتحقيقاً للإصلاح الأسري أنشئت أقسام صلح بالمحاكم والمؤسسات الأهلية لإصلاح ذات البين ورعاية الأسرة، ولها دور ريادي في تحقيق الاتلاف الأسري.

٩- وفي مجال التعليم، فقد تواصلت جهود المملكة في تعليم المرأة من خلال إنشاء المشاريع التعليمية الضخمة، والعمل على تحسين مسارات التعليم، والتوسيع في إتاحة تخصصات عصرية جديدة، ومن ثمرات تلك الجهود:

- بلغ إجمالي عدد طلبة التعليم العام في المملكة ٤٩٨٤٧٥ طالباً وطالبة، منهم ٣١٩٢٦٢٨ طالباً، و١٧٩٥٥٥٢ طالبة. يتلقون تعليمهم في أكثر من ٣٤ ألف مدرسة في جميع مناطق ومحافظات المملكة، منها ١٨٧١٠ مدارس للبنات، و١٦٠٣٩ مدرسة للبنين، بواقع ٤٢٢٠٢٥٣ طالباً وطالبة في مرحلة رياض الأطفال، و٤٤٧٢٤٠٢١٢ طالباً وطالبة في المرحلة الابتدائية، و٢٩٠٢٩١٢٢٠٢٩١ طالباً وطالبة في المرحلة المتوسطة، و٢٠٥٢٦٢١١ طلاب وطالبات في المرحلة الثانوية، و٤٣٩٢٧ طالباً وطالبة في أقسام التربية الخاصة، إضافة إلى ٥٩٦٥٩ طالباً وطالبة في برنامج تعليم الكبار.

- وصل عدد الملتحقات من النساء بمؤسسات التعليم العالي (٤٧٣,٧٢٥) مقابل (٤٢٩,٨٤٢) من الذكور في عام ٢٠١١م بعد أن كان عدد الملتحقات في عام ١٩٦١م (أربع طالبات فقط)، وبلغ عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي من الإناث (٥٩٩٤٨) مقابل (٥٥٨٤٢) من الذكور.

- افتتاح مدينة جامعة جديدة للبنات ممثلة في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن تضم (١٥) كلية للتخصصات النظرية والعلمية والطبية، بالإضافة إلى مستشفى تعليمي، وعدد من المختبرات المتخصصة، ومركز لأبحاث النانو والعلوم، ومنطقة سكن عائلات العاملين وأعضاء هيئة التدريس تضم (ألف وحدة سكنية). وسكن للطلاب يستوعب (١٢ ألف) طالبة، وتستوعب الجامعة (٤٠,٠٠٠) طالبة.

- إنشاء مدينة جامعة للطلاب بجامعة الملك سعود، تشمل (١٢) كلية، وتستوعب (٣٠,٠٠٠) طالبة، وإنشاء مدينة الملك عبد الله للطلاب بجامعة

Kingdom of Saudi Arabia

Human Rights Commission



المملكة العربية السعودية
هيئة حقوق الإنسان

No. الرقم

Date التاريخ

Encl. المرفقات

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتشمل (١١) كلية وستو عب (٣٠,٠٠٠)
طالبة.

استحداث العديد من التخصصات المتعددة للمرأة في الجامعات
السعودية: ك الإعلام، والسياسة، والهندسة، والقانون.

أتاح برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث فرصه للنساء لإنجاح
تعليمهن العالي في العديد من التخصصات، حيث بلغ عدد المبتعثات إلى
خارج المملكة (٢٤٥٨١ طالبة) مع ملاحظة أن نسبة نمو الابتعاث لدى
الطلاب أعلى من الطالبات؛ حيث بلغت في الفترة (٢٠١١-٢٠٠٧) (٤٣٨٩,٤)
لدى الإناث مقابل (٤٧,٣٠) للذكور.

١- وفي مجال الصحة، شرعت وزارة الصحة بالعديد من الإجراءات والبرامج التي تهدف
إلى تحقيق الرعاية الصحية الفاعلة للأمومة داخل وخارج المدن، خلال فترات ما
قبل الحمل، وأثناء الحمل، وبعد الولادة والحالات الإسعافية، وتهدف خفض
معدل وفيات الأمومة، وزيادة نسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم رعايتها بإشراف
طبي، ومن تلك البرامج أيضًا:

• اعتماد الجواز الصحي للأم والطفل الذي يعني بمراقبة صحة الأم
وطفلها بدءاً من الحمل ومروراً بالولادة وحتى يبلغ الطفل (٥) سنوات.
• تنفيذ برنامج متابعة الحوامل للتطعيم ضد الكزاز؛ حيث بلغت نسبة
تطعيم الحوامل ضده (٩٦,٦%) وبذلك قد تحققت النسبة المسمى بها
بنهاية خطة التنمية الثامنة في عام ٢٠٠٩م، والمحددة بما لا يقل عن
(٩٦%).

• تطبيق النموذج المطور في رعاية الحوامل، وتدريب المشرفين عليه في
المناطق، وتوفير المطبوعات المعدلة الخاصة به وفقاً لمعايير منتظمة
الصحة العالمية، وتوزيعها على المناطق؛ بهدف الوصول إلى نسبة
الأمهات اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنيين صحبيين
مت�كينين إلى مالا يقل عن (٩٨%) وقد بلغت نسبة المتحقق (٩٧%) قبل
عقد من الزمن.

Kingdom of Saudi Arabia

Human Rights Commission



المملكة العربية السعودية
هيئة حقوق الإنسان

No. رقم

Date التاريخ

Encl الترقيات

- رفع نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف مهنيين صحيحين مهرة؛ فقد بلغت حالياً (٦٩٪)؛ حيث كان مردود تلك الخدمات انخفاض معدل وفيات الأمهات إلى (١٤) حالة لكل (مائة ألف ولادة حية)، بعد أن كان المعدل (٣٢) حالة عام ١٩٨٣م.
- إطلاق برامج مكثفة لتدريب القابلات على التوليد الآمن في مختلف مناطق المملكة.

١١- وفي مجال العمل، ارتفع عدد النساء العاملات في الوظائف الحكومية بنسبة ٧,٨٥٪ خلال عام واحد (٢٠١٠ - ٢٠١١م)، كما بلغ عدد النساء العاملات في الوظائف التعليمية (٢٦٤ ألف) موظفة مقابل (٢٣٦ ألف) موظف من الرجال، وارتفع عدد النساء العاملات كأعضاء هيئة تدريس ومحاضرات في الجامعات إلى (١٢ ألف) موظفة، وذلك من إجمالي موظفات القطاع الحكومي الذي يبلغ عددهن (٤٧١,١٩٩) موظفة، حيث تم إنشاء أقسام نسائية جديدة في عدد من الجهات الحكومية شملت: هيئة التحقيق والإدعاء العام، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ووزارة العدل، وديوان المظالم، ومكاتب العمل، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأمنية، وفي القطاع الخاص تزايد عدد العاملات السعوديات في عام ٢٠١٠م إلى (٥٥٦١٨) موظفة، بينما وصل عدد عددهن في ٢٠١١م إلى (٩٩٤٨٦) موظفة، وفي عام ٢٠١٢م وصل إلى (٢١٥٨٤٠) موظفة.

١٢- أصدرت وزارة العمل عدة قرارات وزارية من أجل تسريع عجلة توظيف المرأة في القطاع الخاص شملت عدة مجالات منها (محلات بيع المستلزمات النسائية وبيع التجزئة، والمصانع) كما أطلقت وزارة العمل وصندوق الموارد البشرية عدة برامج لدعم عمل المرأة، كما تم استخدام برامج للعمل عن بعد والعمل الجزئي والأمسير المنتجة تحقيقاً لرغبة النساء اللواتي لا يرغبن في العمل خارج المنزل أو لا يجدن وقتاً لذلك، كما تم إنشاء برنامج التنظيم الوطني للتدريب المشترك؛ وبعض بتدريب الفتيات لتأهيلهن لسوق العمل وتوظيفهن، وتقوم على هذا البرنامج إضافة إلى وزارة العمل: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وصندوق تنمية الموارد البشرية.

Kingdom of Saudi Arabia
Human Rights Commission



المملكة العربية السعودية
هيئة حقوق الإنسان

No. الرقم
Date. التاريخ
Encl. المرفقات

١٣- ساهمت وزارة الشؤون الاجتماعية في دعم وتمكين المرأة وحمايتها وضمان حقوقها، وذلك من خلال وكالاتها الثلاث: وكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة، ووكالة التنمية الاجتماعية، ووكالة الضمان الاجتماعي، فوكالة الرعاية الاجتماعية توفر الرعاية الاجتماعية للفتيات اليتيمات والمسنات وذوي الاحتياج الخاص، ووكالة التنمية الاجتماعية توفر برامج تنموية ترفع من كفاءة المرأة وقدرتها وتأهيلها لتكون منتجة في المجتمع، ووكالة الضمان الاجتماعي تقدم المساعدات المالية للمرأة ومن ضمنها صرف المعاشات الشهرية لها، وتدعم مشاريع التدريب والتوظيف للفتيات، وكذلك تدعم المشاريع الإنثاجية للمرأة.

١٤- وفي مجال حماية المرأة من العنف الأسري، صدر نظام الحماية من الإيذاء بالرسوم الملكي رقم: م ٥٢/١٥ في ١٤٣٤/١١ هـ، وكذلك صدور اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء بتاريخ ١٤٣٥/٥/٨ بقرار ملكي ووزير الشئون الاجتماعية، ويجرم هذا النظام جميع صور الإيذاء وأشكاله من إساءة المعاملة الجسدية والنفسية والجنسيّة وغيرها من أشكال الإيذاء، ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته، أو من يترتب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات لهم.

١٥- نص هذا النظام على عقوبة تعزيرية تتمثل في العبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة وغرامة مالية لا تقل عن (٥٠٠٠ ريال) ولا تزيد عن (٥٠٠ ريال) أو بإحدى هاتين العقوتين، وقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالآتي:

- توقيع مذكرات تعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني وبعض الجمعيات الخيرية لتقديم خدمات الإيواء للفتات التي تتعرض للعنف.
- توقيع مذكرة تعاون مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا لتنفيذ استراتيجية وطنية للتصدي للعنف الأسري، وتقديم البرامج التوعوية.
- إنشاء مركز اتصال على الرقم (١٩١٩) لتلقي بلاغات العنف ضد المرأة والطفل.

▪ تفعيل ما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم ٣٦٦ في ديسمبر ٢٠٠٨م، الذي قضى بعدد من الإجراءات للحد من مشكلة العنف الأسري، ومن بينها

Kingdom of Saudi Arabia

Human Rights Commission



المملكة العربية السعودية
هيئة حقوق الإنسان

No. الرقم

Date التاريخ

Encl. المرفقات

الإسراع في افتتاح وحدات للحماية الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة.

١٦- تم إنشاء (٦٤) مركز للحماية من العنف في المنشآت الصحية تختص بالتعامل مع حالات العنف ورصدتها في السجل الوطني لحالات العنف والإيذاء، مع إخضاع القائمين على هذه المراكز لدورات تدريبية مستمرة تهدف إلى تمكينهم من الكشف عن حالات العنف والإيذاء.

١٧- قامت وزارة التربية والتعليم بوضع آليات إجرائية لرصد حالات العنف في المدارس والإبلاغ عنها بالتعاون مع "برنامج الأمان الأسري" عبر خط مساندة الطفل، وتحديد منسقين من الوزارة في مختلف مناطق المملكة ومحافظاتها، بالإضافة إلى إتلاف برامج توعية بحقوق الطفل منها: برنامج الحد من العنف، وبرنامج الرفق بالأطفال، وبرنامج تعزيز ثقافة الحوار، وبرنامج الحماية الشخصية، وبرنامج صوت الطالبة، وغيرها.

١٨- تحظر مبادئ الشريعة الإسلامية كافة صور المتاجرة بالأشخاص سواء كانوا نساء أو أطفال أو غير ذلك، وأصدرت المملكة نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بموجب المرسوم الملكي رقم (٤٠) المؤرخ في ١٤ يونيو ٢٠٠٩م، والذي جاء متتسقاً مع المعايير الدولية والإقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وقد عُرف الاتجار بالأشخاص على أنه: "استخدام شخص، أو إلهاقه، أو نقله، أو إيوائه، أو استقباله من أجل إساءة الاستغلال (المادة ١)، وحضر جميع أشكال المتاجرة بالأشخاص الموصوفة في بروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال.

١٩- وافقت المملكة على الانضمام إلى اتفاقية ميثاق الرق الموقع في جنيف عام ١٩٢٦ ووافقت أيضاً على اتفاقية حظر أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها في مؤتمر العمل الدولي في دورته (٨٧) عام ١٩٩٩، وكذلك وافقت على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وقادت المملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإقرار القانون الموحد لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وشاركت في وضع القانون العربي التموذجي لمواجهة جرائم الاتجار بالأشخاص.

٢٠- وفي المجال القضائي، تُعامل الأنظمة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مراحل الإجراءات القضائية، ومن ذلك حق المرأة في رفع الدعاوى أمام المحاكم ومتابعة الإجراءات القضائية وكيفية معالجة قضايا الأحوال الشخصية بين الزوجين، وهذه الحقوق مكفولة للرجل كما هي للمرأة باعتبارها مدعية أو مدعى عليها أو حضورها كشاهد، وتسرى الحقوق المنصوص عليها في الأنظمة على جميع المتلاصرين لا فرق في ذلك بين الرجال والنساء.

٢١- وفي مجال المحاماة، منحت وزارة العدل ٢٠ امرأة سعودية وخصصة مزاولة مهنة المحاماة بعد استيفائهم للشروط، كما منحت ١٠ سعوديات آخر بات شهادات تعريف للمحامي المتدرب، حيث أصبحت مهنة المحاماة من المهن التي تستطيع المرأة السعودية مزاولتها.
